(٥)

المشهد الاجتماعي

نبيل الصالح

مدخل

يحاول فصل المشهد الاجتماعي من هذا التقرير أن يجيب عن سؤال رئيس فحواه: أين وصل المجتمع الإسرائيلي في سياق تحوّله إلى «مجتمع طبيعيّ» بعد ستين عامًا على إقامة إسرائيل؟ وبالتالي ما هي أبرز المستجدّات في موضوع قدرة الصهيونيّة - كفكر وممارسة- على استمرار التحكّم في حركة المجتمع وفي توجيهها على نحو يخدم مصالح الصهيونية في تمثيل إسرائيل أمام العالم، باعتبارها «نورًا للأغيار» («أور لَغوييم» بالعبريّة)، كما أريد لها أن تكون في العام ١٩٤٨، أو كما صرّح زعماء الحركة الصهيونية، في إسرائيل وخارجها، بأنهم لا يريدون لهذه الدولة أن تكون مثل باقي الدول، وأنها بتشابهها مع الدول الأخرى تفقد مسوغات وجودها؟.

سنحاول فحص هذا السؤال الشامل من خلال تحليل ثلاث ظواهر اجتماعية برزت على وجه خاص خلال العام ٢٠٠٨، الذي يصادف مرور ٦٠ عاماً على إعلان دولة إسرائيل، وإن كانت جذورها متصلة بسيرورات اجتماعية طويلة، ودلالاتها تنبئ بمزيد من التحولات المهمّة في المستقبل. **وهي ظواهر الفقر، والفساد في السلطة، والجريمة المنظمة والعنف المجتمعي**، والتي تشكل مقياسا لدرجة التضامن الاجتماعي ولعلاقة جهاز الدولة بالمجتمع. وسيجري تحليل حركة هذه الظواهر بصفتها مترابطة من خلال حقل المعاني الناتج عن الانتقال المتسارع إلى الاقتصاد الليبرالي والخصخصة المنفلتة، وذلك في محاولة لفهم وجهة المشهد الاجتماعي الإسرائيلي في الفترة المقبلة.

بالإضافة إلى ذلك سيشمل الفصل تحديثا للمعلومات حول الخصائص الاجتماعية الأساسية للمجتمع الإسرائيلي، ورصدا لوجهة التطورات في المستقبل من خلال تحليل عمق التحولات ومميزات العوامل الدافعة إليها. وقد اخترت التركيز على بعض الخصائص التي تكتسب دلالة خاصة في العام الستين لقيام إسرائيل، مثل التغييرات الحاصلة في مجال أعداد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل وأعداد الإسرائيليين العائدين بعد غياب.

وكان من المفروض أن يقوم الفصل برصد الآثار الاجتماعية للأزمة الاقتصادية العالمية داخل المجتمع الإسرائيلي، حيث أن إسرائيل، بنمط اقتصادها الرأسمالي المتجه نحو زيادة الخصخصة والليبرالية، لم تنجُ من تأثير هذه الأزمة ومن انعكاساتها السلبية على مجمل المشهد الاجتماعي، وخاصة على حياة الطبقات الضعيفة والموظفين. غير أنّ المحاولات الإسرائيلية لمجابهة الأزمة جاءت في ظل انتهاء ولاية حكومة إيهود أولمرت والإعلان عن موعد الانتخابات البرلمانية الجديدة في إسرائيل، ما أخضع معالجة الأزمة لاعتبارات حزبية انتخابية زادت من المماحكة والتوترات على حساب طرح خطط جديّة للتعافي، أو – على الأقلّ – للحدّ من التفاقم. وعلى الرغم من ذلك يبدو أنه من المبكر جدا تعقّب الآثار السلبية لهذه الأزمة إلى الآن، فضلاً عن أنه لا توجد معطيات جادة في هذا المجال بعد.

الفقر في إسرائيل ٢٠٠٨

في بداية العام ٢٠٠٨ نظّم مسنّون يهود مظاهرات هادئة أمام مباني الوزارات الإسرائيلية، حاملين شعارات على نسق «عذرًا لأننا بقينا على قيد الحياة». وكان هؤلاء مسنّين ناجين من المحرقة النازيّة، يطالبون بتحسين ظروف حياتهم بعد أن فقدوا مقومات الحياة الكريمة، ولم يعودوا قادرين على دفع مقابل علاجاتهم ولقمة عيشهم.

عاش **في إسرائيل، في العام ٢٠٠٨، نحو ٢٦٠ ألف ناج يهودي من المحرقة** التي حلّت بجماعات وشعوب عديدة خلال الحكم النازي في أوروبا. وقد كشفت إحصائيات أوردتها جمعيات إسرائيلية غير حكومية وتنظيمات رسمية عن **أن نحو ٦٠ ألفا– ٧٠ ألفا من هؤلاء يعيشون تحت خط الفقر** في إسرائيل،[١] ويعانون من ظروف معيشيّة قاسية ونقص في الغذاء والدواء، ويتلقون مخصصات شهرية من التأمين الوطني وجهات رسمية أخرى، لا تحميهم من الجوع.

وفي تقرير حول أوضاع الناجين أعده معهد بروكدايل للأبحاث، بناء على طلب من حكومة إسرائيل في العام ٢٠٠٧، ورد أن نحو ٤٠٪ من الناجين من المحرقة يعيشون تحت خط الفقر، وأن كثيرين منهم يضطرون الى وضع جدول أولويات لضرورات الحياة بحيث يضطرون احيانا الى تفضيل شراء الدواء على اقتناء الطعام الضروري، أو يتنازلون عن تدفئة المنازل لصالح حاجة ضرورية أخرى.[٢]

إذا كان هذا وضع الفقر في أوساط هذه الفئة، التي تحظى بمكانة خاصة في الرواية الصهيونية المتداولة وفي الخطاب الشعبي والرسمي السائد في إسرائيل، وتُعتبر في نظر الإسرائيليين رمزا إنسانيا للتضحية، وتخّصص لها طقوس سنوية يستذكر فيها الإسرائيليون بطولات الناجين والضحايا، فما هو وضع الفقر في إسرائيل بشكل عام؟

يتضح من المعلومات الرسمية المتوفرة عن معطيات الفقر في إسرائيل في العام ٢٠٠٨، وأبرزها تقرير الفقر الذي تصدره مؤسسة التأمين الوطني سنويا، أن هناك ثباتا في معدلات الفقر، المرتفعة أصلا، في إسرائيل.[٣]

جدول معدل الفقر في الأسر اليهودية والعربية (١٩٩٠- ٢٠٠٨)

السنة	يهود			عرب		
	معدل الفقر قبل دفع التحويلات والضرائب ٪	معدل الفقر بعد دفع التحويلات والضرائب المباشرة ٪	نسبة الانخفاض ٪	معدل الفقر قبل دفع التحويلات والضرائب ٪	معدل الفقر بعد دفع التحويلات والضرائب المباشرة ٪	نسبة الانخفاض ٪
١٩٩٠	٣٣,٥	١٣,٢	٦٠,٦	٤٧,٢	٣٤,٥	٢٦,٩
١٩٩٢	٣٣,٨	١٦	٥٢,٧	٤٩,٨	٣٩	٢١,٧
١٩٩٤	٣٣,١	١٦,٨	٤٩,٢	٥١,٩	٣٨,٥	٢٥,٨
١٩٩٦	٣٢,٧	١٤,٤	٥٦	٤٦,٣	٢٨,٣	٣٨,٩
١٩٩٨	٣١,٣	١٣,٥	٥٦,٩	٥٢,٨	٣٧,٦	٢٨,٨
٢٠٠١	٣١,٦	١٤,٧	٥٤,٥	٥٤,٧	٤١,٣	٢٤,٦
٢٠٠٢	٣٠	١٤,٨	٤٥,٦	٥٥,٦	٤٤,٧	٢٠,١
٢٠٠٣	٣٠,٥	١٤,٩	٥١,٥	٥٦,٩	٤٨,٤	١٥
٢٠٠٤	٣٠,٣	١٥,٩	٥١,٥	٥٧,٥	٤٩,٩	١٣,٢
٢٠٠٥	٢٩,٨	١٥,٩	٤٦,٦	٥٨,٦	٥٢,١	١١,١
٢٠٠٧	٢٨,٣	١٥,٠	٤٦,٨	٥٨,٣	٥١,٤	١١,٨
٢٠٠٨*	٢٧,٩	١٥,٢	٤٥,٥	٥٦,٥	٥٠,١	١١,٣

المصدر: مؤسسة التأمين الوطني: درجات الفقر وعدم المساواة ٢٠٠١-٢٠٠٧. * وقد أضيفت معطيات الفقر لسنة ٢٠٠٨ الى الجدول.

يوضح الجدول السابق ارتفاع معدل الفقر لدى الأسر العربية واليهودية في إسرائيل، منذ مطلع التسعينيّات حتى العام ٢٠٠٨. وتدل المعطيات على أمرين أساسيين: الأول هو ارتفاع معدلات الفقر بشكل عام، والثاني وجود فروق جوهرية بين معدلات الفقر بين العرب وبين اليهود.[٤]

على المستوى الرسمي، يتم قياس الفقر في إسرائيل بحسب المقياس النسبي المتبع في غالبية الدول الغربية، وبحسبه يعتبر الشخص فقيرا إذا كان دخله أدنى من مقياس محدد متغير على محور الزمن. تتبع إسرائيل منذ السبعينيات من القرن الفائت، حين بدأ قياس معدلات الفقر في إسرائيل، نفس الأسلوب لحساب خط الفقر. ووفق التعريف المتبع فان الفقير في إسرائيل هو شخص يعيش في أسرة يكون دخلها مع المخصصات للفرد العادي أقل من نصف متوسط الدخل في إسرائيل. وهكذا مثلا فان **شخصا واحدا يتقاضى دخلا ومخصصات تقل عن ٢،١٥٠ شيكلا في الشهر يعتبر بين من يعيشون تحت خط الفقر**، وإذا كان الدخل المشترك الصافي لزوجين تحت ٣،٤٤٠ شيكلا فهما يعيشان تحت خط الفقر أيضًا.[٥]

كما هو واضح من مركبات هذا المقياس لخط الفقر فان هذه الطريقة تعتمد مركبات «موضوعية» من دون التطرق إلى المركبات الذاتية للأفراد الفقراء، ومن دون الأخذ في الحسبان المصاعب الحياتية والقسوة التي يعيشها الفقير. وهناك

نقاش واسع حول مقياس الفقر وجدواه في التعامل مع قضايا حساسة مثل قضية الفقر وما يترتب عليها من نواتج اجتماعية مرافقة ليس أدل عليها من مشاعر الفقراء إزاء الصعوبات التي يواجهونها.

في السنوات الأخيرة، وتحديدا بعد مؤتمر لشبونة ٢٠٠٠[٦] تبنى الاتحاد الأوروبي عددا من المؤشرات التي أدخلت حساب قياس مستوى الفقر في الدول الأوروبية المشاركة في دول الاتحاد الأوروبي. لا تركز معظم هذه المؤشرات على الدخل والعمل والبطالة وإنما تتعداها إلى مستوى الحياة، وعدد سنوات التعليم، ودرجات الرضا من الوضع الاقتصادي، ومدى استعمال تكنولوجيا محوسبة، والعلاقة مع الأصدقاء والعائلة وغيرها من العوامل الذاتية المتعلقة بالفقير، ليس بواسطة الأرقام فقط، لكي لا يفقد الفقر معناه، كظاهرة اجتماعية كارثية.

يشير تقرير الفقر للعام ٢٠٠٨ إلى أنه كان في إسرائيل نحو ٤١٨ ألف عائلة فقيرة تضم ١,٦٣ مليون إنسان منهم ٧٧٧,٤٠٠ طفل. **انخفض معدل دخل العائلة الفقيرة في إسرائيل في السنة الأخيرة بـ ٢٪**، ومن المتوقع أن يحدث انخفاض إضافي في الدخل وارتفاع في نسبة الفقراء بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت آثارها تتضح بوتيرة سريعة، وخاصة مع ارتفاع نسبة البطالة ومع إغلاق المصانع، وهو أمر يحدث يوميا في إسرائيل.[٧]

وتدل المعطيات الرسمية المتوفرة عن الفقر في العام ٢٠٠٨، على أن عدد العائلات التي يعمل أفرادها والتي تعيش تحت خط الفقر، ازداد من ٤٥,٧٪ من هذه العائلات إلى ٤٦,٤٪، في حين ارتفع عدد العائلات التي لا يعمل أفرادها والتي تعتبر تحت خط الفقر من ٦٩٪ إلى ٧١,٤٪. كذلك ارتفعت نسبة العائلات ذات المعيلين وأكثر (اثنان من أبناء العائلة على الأقل يعملان) من ٢١,٣٪ الى ٢٣,٦٪، وقد انخفض معدل دخل هذه العائلات بنسبة تتراوح بين ٧٪ و ١٠٪.

ومن النتائج البارزة لتقرير الفقر في العام ٢٠٠٨ **أن ما يزيد عن نصف العائلات الفلسطينية في إسرائيل يرزح تحت خط الفقر**. وحتى في الحالات التي تدل فيها الإحصائيات على انخفاض في نسبة الفقر لدى فئات عمرية معينة، مثل المسنين مثلا، فإن الانخفاض ضئيل حتى انه لا يكاد يذكر.

ويعرب خبراء إسرائيليون في قضايا الفقر والرفاه الاجتماعي عن قلقهم إزاء هذه الوضع حيث أن هذه المعطيات لا تشمل آثار التدهور الاقتصادي العالمي الذي أدخل العديد من دول العالم، وبينها إسرائيل، في فترة ركود اقتصادي وانخفاض في مستويات النمو الاقتصادي ما سيؤدي بالضرورة إلى زيادة نسبة البطالة وأعداد المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر.

نلاحظ، في السنوات الأخيرة، في إسرائيل ايضاً، توجّهًا مختلفا في التعامل مع ظاهرة الفقر يحاول كشف الوجه الذاتي والشعوري اليومي للفقراء الذي يختفي وراء الإحصائيات والأرقام التي تملأ التقارير المختلفة عن الفقر في إسرائيل.

يظهر هذا التوجه جليًا في التقرير البديل عن الفقر، الذي تصدره جمعية «لتيت» (عطاء) التي تعمل في مناطق مختلفة على امتداد مساحة إسرائيل، بالتعاون مع ١٢٠ جمعية أهلية تُعنى بتقديم العون الأساسي للمحتاجين.[٨]

ورد في مقدمة التقرير البديل لهذه السنة انه «خلافا للتقارير الرسمية للدولة يسعى التقرير البديل عن الفقر إلى تجسيد فحوى الحياة مع الفقر في كافة المجالات. لذلك يورد التقرير رؤية وتحليلا سوسيولوجيين للفقر في إسرائيل ولا يكتفي بالتحليل الإحصائي الضيق، مما يجعله متميزا قياسا بتقارير أخرى».[٩]

يشير التقرير البديل، الذي يتبنى تعريفات ومقاييس للفقر تختلف عن التعريفات المعتمدة في التقارير الرسمية، وتحليلات مختلفة بالضرورة، إلى صورة قاتمة جدا فيما يتعلق بزيادة الفقراء والصعوبات التي يواجهونها في حياتهم اليومية.

يتحدث التقرير عن الفقر الفعلي، ويصف المعاناة والعوز والحرمان الذي يصل لقمة عيش الأطفال، ويأخذ القارئ إلى جولة في عالم الفقراء ومشاعرهم وصعوباتهم كما يصفونها.

والفقر حسب التقرير البديل يعني عدم القدرة على شراء حاجيات أساسية وعلى توفير ما يحتاجه الأولاد، وهو شعور يرافقه دائما خجل وشعور بالعجز وبضرورة الاعتماد على الآخرين.

ومن بين المقاييس التي يتخذها التقرير البديل، مقياس **خط الجوع** ويُقاس بكمية الغذاء الأساسية الأدنى الضرورية لوجود متوازن وصحي للإنسان. ويعادل هذا الخط بالمصطلحات المالية في العام ٢٠٠٨ ما قيمته ٢،٦٠١ شيكل جديد شهريا، وهو المبلغ المطلوب لسلة أغذية أساسية لعائلة من ٥ أنفار- أي لعائلة مؤلفة من والدين وثلاثة أبناء تتراوح أعمارهم بين ٣-١٦ سنة.

يبيِّن التقرير البديل للفقر، الذي ركز اهتمامه على المحتاجين فعلا الذين يتلقون المساعدات من جمعيات تعنى بالفقراء، وعددهم يقدّر بمئات الآلاف من الأشخاص،[١٠] أن ٨٢٪ من هؤلاء يعيشون تحت خط الجوع ولا يملكون القدرة على الحصول على الغذاء اللازم لحياة صحية أساسية للغاية. هذا مع العلم أن هناك مصروفات حيوية أخرى لدى كل عائلة لا تقل أهمية عن الطعام، مثل أجرة السكن، ومقابل العلاج والتعليم ومواد التنظيف وما إلى ذلك.

ويبين التقرير البديل عن الفقر في العام ٢٠٠٨ **أن ٦٧٪ من الذين يتوجهون إلى الجمعيات لتلقي المساعدة هم من النساء و ٢٩٪ من الرجال.** وان ٥٦٪ من الحاصلين على المساعدة تتراوح أعمارهم بين ٣٠-٤٩ سنة، وهذا سن صغير نسبيا.

٨٦٪ من الحاصلين على المساعدة هم عائلات لديها أولاد.

٣٥٪ من العائلات التي تتلقى الدعم هي عائلات أحادية المعيل.

٢٩٪ من الحاصلين على المساعدة هم علمانيون.

٤١٪ من الحاصلين على المساعدة هم محافظون من الناحية الدينية والاجتماعية.*

٢٩٪ من الحاصلين على المساعدة هم من الفئات المتديّنة بتزمّت (حريديم).

معدّل الدخل الصافي من العمل والمخصّصات لمتلقّي الدعم في ٢٠٠٨ كان ٣،١٣٤ شيكلا، في حين أن معدل المصروفات الشهرية للعائلة التي تتلقى المساعدة من الجمعيات هو ٤،٤٠٩ شيكل في الشهر، هذا في حين أنهم يصرحون عن أنهم يحتاجون إلى نحو ٦،٩٦٠ شيكلا على الأقل لحياة معقولة. أي أن هناك فرقا يعادل ٢،٥٥١ شيكلا بين حاجتهم حسب تقديرهم وبين المصاريف الفعلية، وفرقا يعادل ٣،٨٢٦ شيكلا بين الدخل المطلوب لسد الحاجات وبين الدخل الصافي الفعلي (دخل من العمل ومن المساعدات).

أما في مجال السكن، فيشير التقرير البديل الى أن نحو ٦٩٪ من الفقراء الذين يتلقون العون يجدون صعوبة في تسديد القسط الشهري من قرض الإسكان أو في دفع أجرة السكن.

١٠٪ من المحتاجين الذين يتلقون الدعم صرّحوا أن شخصا قريبا لهم قد توفي بسبب عدم قدرته على تأمين علاج صحي لازم.

٥٧٪ من متلقي العون أو من عائلاتهم يمتنعون عن شراء بعض الأدوية التي يحتاجونها بسبب أوضاعهم الاقتصادية.

٦٠٪ تنازلوا عن علاجات صحية للسبب نفسه. ٩٪ فقط من متلقي العون قادرون على الدفع مقابل علاج أسنان.

٦٢٪ من متلقي المساعدة لا يملكون أي تأمين صحي إضافي لذلك التأمين الصحي الأساسي الذي تضمنه الدولة.

وفيما يتعلق بالغذاء اللازم، صرّح ٨٢٪ من متلقي المساعدة أنهم لا يوفرون لعائلاتهم الغذاء الأساسي اللازم لحياة صحية متوازنة، مع العلم أن المبلغ الذي يصرفه متلقو الدعم على الغذاء شهريا هو ١،٩٢٤ شيكلا وهو يساوي ٤٣,٦٪ من دخلهم الصافي الإجمالي، وهذه نسبة مرتفعة جدا.[١٢] وهذا ما يفسر شعور غالبية الفقراء بانعدام الأمن الغذائي.

٢١٪ من المحتاجين يكتفون بتناول وجبة واحدة يوميا، و ٢٨٪ من المحتاجين كانوا سيحصلون على وجبتين ساخنتين فقط في الأسبوع لولا الدعم الذي تؤمنه لهم جمعيات المساعدة.

في ٧٠٪ من عائلات متلقي العون حدث أن امتنع الأولاد عن المشاركة في النشاطات المدرسية بسبب عدم قدرة الأهل على الدفع مقابل هذه النشاطات.

٨٠٪ من الأهالي غير قادرين على تأمين القرطاسية والمعدّات المدرسية اللازمة لأولادهم.

٨٢٪ لا يستطيعون أن يؤمنوا لهم أو لأولادهم تعليما جامعيا. وقد اضطر ولي أمر من كل ٤ أولياء أمور أن يخرج أولاده من إطار العائلة إلى إطار آخر (مدرسة داخلية، عائلة تربّي الأولاد وغير ذلك من الأطر) بسبب الضغوط المالية.

٤٩٪ من المحتاجين يظنون أن ما ينقص أبناءهم أكثر من غيره هو الطعام ذو القيمة الغذائية الجيّدة، وهو الأمر الذي سيعمل ٤٨٪ من المحتاجين على تحقيقه قبل كل شيء، لو مكّنهم وضعهم الاقتصادي من ذلك. وتحلم غالبية المحتاجين (٦٠٪) بالتمتع باستقلال اقتصادي والاستغناء عن الاعتماد على الآخرين، وهذا يعني، حسب التقرير، رغبتهم في الحصول على عمل يضمن لهم حياة كريمة.

٥٩٪ من المحتاجين يعانون من تقييد حساباتهم البنكية.

٣٦٪ من المحتاجين جرّبوا حياة الجوع.

٢٤٪ من المحتاجين صرّحوا بأنهم يخافون بشدة من الجوع و ٧٪ يخافون من الموت جوعا. وصرّح ٥٩٪ منهم أن أشد ما يوجعهم هو عدم القدرة على توفير الحاجيات الضرورية لأولادهم. ٣٧٪ عبّروا عن الشعور بالخجل من وضعهم و ٣٣٪ تحدثوا عن شعور باليأس والكآبة.

ما يقرب من نصف المحتاجين (٤٤٪) لا يتوقعون الخروج من براثن الفقر خلال حياتهم و ٣٠٪ يعتقدون أن أولادهم من بعدهم سيعيشون حياة فقر.

٦٠٪ من المحتاجين قالوا بأن وضعهم الاقتصادي تدهور في السنوات الخمس الأخيرة و ٦٩٪ يتوقعون تدهورا إضافيا في الأوضاع الاقتصادية يتمثل في اضطرارهم إلى طلب المساعدة المالية من الأصدقاء.

ويشير التقرير أيضا إلى أن كل محتاج خامس (٢٠٪) قال انه فكر بالانتحار بسبب صعوباته الاقتصادية.

الفساد في إسرائيل

ليس الفساد في السلطة ظاهرة جديدة في إسرائيل، كما في غيرها من الدول، **ولكن وتيرة كشف قضايا الفساد وإساءة أصحاب المناصب الرسمية لاستعمال صلاحياتهم كانت سريعة جدا في العامين الأخيرين**. وكان بين المتورطين في مخالفات فساد وفضائح أخلاقية كل من: رئيس الدولة، ورئيس الحكومة ووزير المالية، وقد اضطروا جميعا إلى التخلّي عن مناصبهم جرّاء تقديم لوائح اتهام ضدهم.

في العام ٢٠٠٨، تابع الإعلام الإسرائيلي انشغاله بتهم الفساد الموجهة ضد وزير المالية في حكومة كديما الأخيرة، أبراهام هيرشزون، الصديق الشخصي لشارون وأولمرت وأحد أبرز شخصيات حزب كديما. اتهم هيرشزون باختلاس وسرقة مبالغ تقدر بملايين الشواكل أثناء تولّيه مناصب إدارية رفيعة في منظمات صهيونية، شبه رسمية، مثل نقابة العمال الوطنية وجمعية نيلي، التي تعمل في مجال توثيق الصلات مع الجاليات اليهودية في العالم وتشجيع الهجرة إلى إسرائيل. كذلك اتهم هيرشزون باستغلال شخصي لأموال منظمة «مسيرة الحياة»، وهي منظمة تعمل على إحياء ذكرى ضحايا النازية من اليهود.[١٣] وما زالت محاكمة هيرشزون مستمرة بسبب تشعّب قضايا السرقة التي تورط فيها مع عدد كبير من الموظفين الكبار في المنظمات المذكورة التي شكلت قناة لإيصال الأموال إلى جيوب هيرشزون وأصدقائه، لكي تنفق الأموال التي تعود إلى ضحايا النازية على الولائم الفاخرة في المطاعم والفنادق وعلى دعم مشاريع تجارية فاشلة لأبناء العائلة، كما يتضح من شهادة هيرشزون أمام المحكمة.[١٤]

وفي **السادس والعشرين من تشرين الثاني ٢٠٠٨، أعلم المستشار القضائي للحكومة ميني مزوز رئيس الحكومة ايهود أولمرت عن نيته تقديمه للمحاكمة بتهم فساد تتلخص في استغلال المال العام للمصالح الخاصة**. وكان أولمرت قد استدعي خلال السنة الأخيرة ما يزيد عن عشر مرات إلى التحقيق في الشرطة حول قضايا فساد تورط فيها في السنوات الأخيرة التي شغل فيها مناصب تمثيلية ورسمية مختلفة مثل رئيس بلدية القدس، وزير التجارة والصناعة وغيرها. ومن القضايا التي اتهم أولمرت بالتورط فيها:

- قضية مركز الاستثمارات[١٥]
- قضية المليونير اليهودي الأميركي موريس تالانسكي[١٦]
- قضية ريشون تورز[١٧]
- قضية البيت في شارع كرمييه في القدس[١٨]

حظيت ظاهرة الفساد باهتمام كبير في الرأي العام الإسرائيلي[١٩] وأثارت قلقا واضحا في الأوساط المنشغلة بضمان تطبيق سيادة القانون وبالقضم المتعاظم في قيم التصرف بالمال العام.

وكان مراقب الدولة في إسرائيل ميخا لندنشتراوس خاض معركة ضد أولمرت وقمة الهرم السلطوي لكشف الفساد، ونشر عدة تقارير عن انتشاره. ويعتبر لندنشتراوس من الجهات التي ألحت وثابرت على عدم التغاضي عن سلوك رئيس الوزراء الذي بدا له فاسدا بناء على الأدلة التي توفرت حول تورطه في القضايا المذكورة.[٢٠]

جاءت هذه الأحداث على خلفية تزايد الحالات التي يمكن ادراجها تحت اساءة استغلال الصلاحية والسلطة.

يعتبر الفساد في أوساط السلطة أحد مصادر المس الخطير بقيم العدالة وبجودة السلطة وبالتماسك الاجتماعي وبمستوى حياة السكان في الدولة. كما أن للفساد أثرا سلبيا بالغا على النمو وعلى معدلات الاستثمار الاقتصادي، وخاصة من جانب رؤوس أموال أجنبية تفقد ثقتها بنظام الدولة ومدى استقراره، كما تخاف من ارتفاع التكاليف المرافقة للمباشرة بمشاريعها الاقتصادية بسبب فساد الأوساط الرسمية التي تصدر التصاريح والأذون اللازمة للمستثمر الأجنبي والمحلي أيضا لانطلاق مشاريعه.

ويعتقد طاقم البحث في موضوع الفساد في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢١ مثل منظرين ديمقراطيين آخرين، أن الفساد السلطوي يلحق ضررا فادحا بقيم الديمقراطية وبالقدرة على إدارة الحياة العامة بوسائل قانونية مشروعة. ومن شأن الفساد المتفاقم الذي لا يحظى بمعالجة جدّية أن يلحق الضرر بأسس الحكم والمجتمع حتى يفقد النظام شرعيته.

أثّر هذا الازدياد في سلوكيات الفساد على تدريج إسرائيل بين الدول في مقياس الفساد السلطوي الذي تعده وتنشره سنويا منظمة الشفافية العالمية IT (International Transparency). **ففي العام ٢٠٠٨ حصلت إسرائيل على العلامة ٦ واحتلت الموقع ٣٣ من أصل ١٨٠ دولة تم فحص سلوكيات الفساد فيها.** في العام ٢٠٠٧ احتلت إسرائيل الموقع ٣٠، في حين كانت في العام ٢٠٠٦ في الموقع ٣٤. وتقود تدريج الدول على هذا المقياس، في العام ٢٠٠٨، الدنمارك ثم نيوزيلندا ثم السويد الحاصلات على العلامة ٩,٣ ، التي تدل على درجات منخفضة جدا من الفساد السلطوي في هذه الدول. تأتي بعد ذلك سنغافورة (علامة ٩,٢)، ثم فنلندا وأيسلندا (علامة ٩) ثم هولندا (علامة ٨,٩) ثم استراليا وكندا (علامة ٨,٧).

ومن النتائج البارزة لمقياس الفساد أيضا، احتلت الهند والصين الموقعين ٨٥ و ٧٢ حسب الترتيب، وروسيا الموقع ١٤٧، وجميعها دول تربطها بإسرائيل علاقات اقتصادية وثيقة. ويبين الجدول التالي موقع إسرائيل في مقياس الفساد خلال ما يزيد عن عقد من الزمن، ويمكن أن **نلاحظ التدهور المستمر في مكانة إسرائيل وفي العلامة التي تنالها وهي محصلة قياس مظاهر عديدة تتعلق بسلوك الفساد.**

جدول حول التغيير في موقع إسرائيل في مقياس الفساد العالمي وحول أقل الدول فسادًا

	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
إسرائيل/ تدريج	١٥	١٩	٢٠	٢٢	١٦	١٨	٢١	٢٦	٢٨	٣٤	٣٠	٢٣
إسرائيل/ علامة	٧,٩٧	٧,١	٦,٨	٦,٦	٧,٦	٧,٣	٧	٦,٤	٦,٣	٥,٩	٦,١	٦
عدد الدول المشاركة في الفحص	٥٢	٨٥	٩٩	٩٠	٩١	١٠٢	١٣٣	١٤٦	١٥٩	١٦٣	١٨٠	١٨٠
أقل الدول فساداً	دنمرك	دنمرك	دنمرك	فنلندا	فنلندا	فنلندا	فنلندا	فنلندا	أيسلندا	فنلندا	دنمرك	دنمرك
أكثر الدول فساداً	نيجيريا	كامرون	كامرون	نيجيريا	بنغلادش	بنغلادش	بنغلادش	هايتي	تشاد	هايتي	الصومال	الصومال

* هذا الجدول يعتمد على معطيات جدول CPI

أشغل هذا التراجع في موقع إسرائيل في مقياس الشفافية والفساد وسائل الإعلام والعاملين في مجال جودة الحكم في إسرائيل، خاصة وان التراجع يأتي ضمن اتجاه عام يتكرر منذ سنوات. يعتقد هؤلاء أن هذا التراجع يستدعي تفكيرا جذريا حول كيفية محاربة الظواهر التي تلحق الضرر بسمعة إسرائيل في العالم، حيث من المعروف انه في الأماكن المصابة بالفساد السلطوي لا تصل الموارد اللازمة إلى حيث خصصت، ما يلحق الضرر بالكثير من المجالات الحيوية مثل التعليم والصحة والبنى التحتية والرفاه وغير ذلك.[٢١]

كما أعقبت نشر التدريج للعام ٢٠٠٨ ردود تتلخص في أن حملة محاربة الفساد في إسرائيل لم تنجح ولم تؤت ثمارها إلى ذلك الوقت، ولذلك يجب العمل على تنجيعها ودوامها، وعلى رفع مستوى ضلوع الجمهور العام في حملة محاربة الفساد، لأن من شأن تدني الفساد أن يؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي ومستوى حياة المواطنين.

ويبدو أن انتشار ظاهرة الفساد السلطوية قد بلورت الرأي العام الإسرائيلي في هذا الشأن.

ففي استطلاع شامل أجري لصالح مؤتمر سديروت للمجتمع بواسطة لجنة قياس المناعة الاجتماعية بالتعاون مع كلية سابير في بئر السبع تبين أن غالبية المجتمع الإسرائيلي قلقة من تفاقم الفساد.[٢٢]

٧٢٪ من الجمهور الإسرائيلي يعتبر درجة الفساد العامة في النظام بين عالية إلى عالية جدا.

٧٣٪ من الجمهور يرى أن درجة الفساد السلطوي الآن أعلى بكثير مما كانت عليه في الماضي. (قياسا ب ٦٩٪ في ٢٠٠٧ و ٦٨٪ في ٢٠٠٦).

١٪ فقط من الجمهور يعتبر أن مستوى الفساد السلطوي في إسرائيل الآن منخفض حتى منخفض جدا. (قياسا ب ٩٪ في ٢٠٠٧ و ٣٪ في ٢٠٠٦ و ٦٪ في ٢٠٠٥).

أكثر المؤسسات فسادا هي: الأحزاب والوزارات والكنيست، في حين أن البنوك هي أكثر المؤسسات التي تدار بشكل سليم وأن تحسنا قد طرأ على إدارتها قياسا بسنوات سابقة.

٦٩٪ من المستجوبين رأوا في الأحزاب أجساما فاسدة، وهذا تراجع كبير مقارنة مع ٢٠٠٧ حيث رأى فيها ٥٩٪ من المستجوبين مؤسسات فاسدة.

٤٤٪ من المستجوبين اعتبروا أن الوزارات تدار بشكل فاسد حتى فاسد جدا وهكذا هو الوضع بالنسبة للكنيست.

في المقابل هناك اتفاق عام على أن الجيش والمنظومة الأمنية تدار بشكل سليم جدا. ١١٪ فقط من الجمهور الإسرائيلي يعتبر أنها، أي الجيش والمؤسسات الأمنية، تدار بشكل فاسد حتى فاسد جدا، وهذا معطى شبيه بالمعطى من سنة ٢٠٠٧.

وقد عقّب الجنرال في الاحتياط عوزي ديان، رئيس مؤتمر سديروت للمجتمع وأحد الشخصيات السياسية المهمة في إسرائيل، بقوله إن هذه المعطيات تثبت أن الفساد السلطوي هو عدو الجمهور رقم ١. فالغالبية الساحقة من الجمهور الإسرائيلي تعتبر أن فساد قادة النظام هو العامل الأول الذي يمنع هذا الجمهور من أن يفتخر بدولته. وقد فهم الجمهور الإسرائيلي أن الفساد ليس جريمة بدون ضحايا، وأن علاقة مباشرة تربط بين الفساد السياسي وبين انعدام الشفافية السياسية التي تؤدي إلى تعيين أشخاص غير مناسبين لمناصب مهمة لاعتبارات الصداقة والمصالح السياسية الشخصية، كما تقود إلى إهمال المجتمع الإسرائيلي.[٢٣]

تدل هذه المعطيات على مستوى متدن من الثقة بالمؤسسات الرسمية المختلفة، وهناك بعض النتائج التي تستحق التناول بشكل خاص بسبب دلالاتها الخطيرة، فمثلا نجد أن **المؤسسات غير المنتخبة من قبل الجمهور تحظى بثقة أكبر وتستحق وصفها بحارس الديمقراطية. وفي المقابل نجد أن نسبة منخفضة فقط تعتبر المؤسسات المنتخبة حارسا للديمقراطية.**

أضف إلى ذلك بروز ظاهرة بالغة الخطورة تتلخص في حدوث انخفاض في ثقة الجمهور بالأحزاب، من جهة، وفي عدم اعتبار الكنيست مدافعا عن الديمقراطية في إسرائيل والنظر إليه كجسم غير نزيه، من جهة أخرى. ولكن الكنيست هو المؤسسة المنتخبة الوحيدة على المستوى القطري الوطني. هذا يعني أن تصور المجتمع الإسرائيلي لذاته متدن جدا. هذا التصور الذاتي من ناحية واعتبار الأجسام المعيّنة (وليس المنتخبة) أكثر نزاهة وأقل فسادا يشكلان ظاهرة خطرة على مستوى الديمقراطية، وقد قاد في حالات أخرى في العالم إلى دعم الانقلابات العسكرية وحكم مجموعات نخب صغيرة.

الجريمة المنظمة والعنف في إسرائيل ٢٠٠٨

في شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٠٨، قتل يعقوب ألفرون في سيارته في أحد شوارع مدينة تل أبيب. وكان ألفرون أحد زعماء أبرز عصابات أو عائلات الجريمة المنظمة في إسرائيل. ومن المعروف حسب تقديرات الشرطة أن في إسرائيل ١٦ تنظيما للجريمة المنظمة تقودها أكبر العائلات الضالعة في عالم الجريمة في إسرائيل، وعائلة ألفرون هي إحداها.[٢٤] وقد أعلنت الشرطة في إسرائيل مرات عدة خلال السنتين الأخيرتين عن مواصلتها العمل بمثابرة وجدّية ضد هذه المنظمات[٢٥] التي تنطبق عليها التعريفات المتبعة عالميا في تحديد منظمات الجريمة المنظمة،[٢٦] وهي منظمات تعمل من خلال تراتبية داخلية صارمة، وتعمل على نطاق واسع من حيث المناطق الجغرافية والربحية في مجالات مثل المتاجرة بالمخدرات وبالنساء وتبييض الأموال وجباية رسوم حماية المحال التجارية في المدن (protection) والمقامرات.

تتنافس منظمات (عائلات) الجريمة المنظمة في إسرائيل فيما بينها على السيطرة على تقاسم مناطق النفوذ في المدن الكبيرة على امتداد البلاد، ولذلك يحتدم الصراع بين هذه العائلات وأتباعها حتى يصل حد العنف الشديد، الذي أدى إلى قتل ألفرون، ولكن هناك ضحايا كثيرون لهذا الصراع هم عادة من الأبرياء العابرين أو المتواجدين قرب منطقة الاشتباك.[٢٧]

منذ سنوات طويلة، تعمل منظمات (عائلات) الجريمة المنظمة في إسرائيل في أطر محكمة التنظيم والترتيب، حتى يمكن اعتبارها قد عبرت عملية مأسسة حقيقية، فجميعها تعيش وتبقى حتى بعد تبديل قياداتها، نتيجة العنف المتبادل بينها أو نتيجة عمل الشرطة. وهذا ما يزيد من حصانتها وقوتها أمام أجهزة الحفاظ على الأمن، التي تحاول جاهدة، وبنجاح معيّن في السنتين الأخيرتين، تحقيق درجة من النجاعة تساوي نجاعة منظمات الجريمة.[٢٨]

استدعى قتل ألفرون اهتماما متجددا بموضوع مجابهة منظمات (عائلات) الجريمة المنظمة في إسرائيل، كانت نتيجته تشدّد الشرطة في التعامل مع أعضاء هذه المنظمات، والإكثار من استعمال أنظمة الطوارئ لإجراء اعتقالات وقائية لهؤلاء، حيث أن درجة الإتقان والمهنية التي يتمتعون بها في تنفيذ مخالفاتهم تحول دون ضبط أدلة كافية لمحاكمتهم بالطرق العادية ووفق الإجراءات القانونية اللائقة.

ويقول الخبير القانوني البروفسور زئيف سيغل أن أحد أسباب الفشل في القضاء على منظمات الجريمة المنظمة في اسرائيل هو عدم قيام الشرطة بتطبيق قانون محاربة منظمات الجريمة ٢٠٠٣، بحيث يتم استغلال البنود الصارمة في هذا القانون ضد رؤساء عائلات الجريمة بدل الاكتفاء بتطبيق القانون على أعضاء هامشيين في هذه العصابات. كما أن هناك سببا آخر يكمن في عدم وضع خطة للدفاع عن شهود ملك من داخل هذه المنظمات يشهدون في المحاكم ضد رؤسائهم، حيث أنهم يخافون من التعرض للانتقام والقتل.[٢٩]

ويضيف سيغل أن الوضع نفسه يسري أيضا على قانون منع تبييض الأموال الذي يمكن لو استغل بصورة شاملة أن يكون قناة يمكن عبرها الوصول إلى قيادات هذه المنظمات. كذلك فان الإجراءات القانونية اللائقة، في رأي سيغل، تمنح للمتهمين من رؤساء العصابات ولمحاميهم حق الاطلاع على الإفادات والأدلة وعدم الاحتفاظ بأية مواد مصنفة مغلقة أمامهم، مما يردع الكثيرين من تقديم إفادات تدينهم. هذه الإجراءات تصعب عمل الشرطة بشكل كبير كما تجعل الجانب الاستخباراتي في كشف المجرمين صعبا ونادرا بسبب خطورة كشف شخصية المتعاونين مع الشرطة كمخبرين.

ثمة من يعزو بدايات الجريمة المنظمة في إسرائيل إلى نهاية الستينيات، عندما صدم المجتمع الإسرائيلي، «الفخور بتميّزه» بوجود أنماط من الجريمة المنتشرة في داخله، لم يكن يتوقعها، مثل القتل والابتزاز، والمغامرات وجبي رسوم الحماية (Protection) على أصحاب المتاجر وغيرها. أضف الى ذلك ان هناك عصابات إجرامية منظمة ومأسسة ترتكب مثل هذه الجرائم، وعلى اطار واسع من حيث الحجم والانتشار الجغرافي. وقد كان لوصول مئير لانسكي الايطالي من أصل يهودي، أحد رموز عصابات المافية الايطالية في الولايات المتحدة، الى اسرائيل في سنة ١٩٧١، دور في تعزيز الشعور بانتشار جريمة منظمة في اسرائيل.

في الفترة نفسها راجت اشاعات حول نسج علاقات بين أوساط الجريمة المنظمة وبين شخصيات سياسية مهمة ومتنفذة في حزب مباي، الحاكم في حينه، إلا أن لجان تحقيق وتقارير رسمية أنكرت وجود جريمة منظمة بالتعريف الكلاسيكي في اسرائيل.[٣٠]

منذ ذلك الوقت ثمة انهماك في اسرائيل بسؤال لم يحظ باجابة حاسمة حتى يومنا هذا، حول وجود جريمة منظمة في إسرائيل وحول مدى تغلغل منظمات الجريمة في أوساط السلطة. ويقول دكتور داني غمشي، رئيس دائرة علم الجريمة وفرض القانون في قسم علم السلوك في كلية الإدارة (همخلالا لمنهال)، أكد أن هناك أدلة تثبت وجود عصابات جريمة منظمة في إسرائيل تعمل، اضافة الى مجال الجريمة، في مجال ما يسمى في اسرائيل السوق الرمادية، وهو يشمل أعمالا مشروعة من الناحية القانونية على الرغم من موضعتها على تخوم المقبول أخلاقيا. ترتكب هذه المنظمات جرائم مختلفة أبرزها الابتزاز بالتهديد، جباية رسوم الحماية (Protection)، تجارة المخدرات، المقامرات مخالفة القانون، اقتحام الأراضي العامة والسيطرة عليها، المتاجرة ببضائع مسروقة، التهريب، الدعارة، المتاجرة بالفتيات الأجنبيات اللاتي يجبرن على العمل في الدعارة، تبييض الأموال، والقروض بفوائد باهظة خلافا للقانون.[٣١]

ويضيف غمشي أن **هناك أدلة على وجود علاقات غير مشروعة بين منظمات الجريمة وبين أوساط في السلطة وبضمنها داخل الشرطة الاسرائيلية**، كما أن العديد من هذه المنظمات أقامت لها فروعا وامتدادات في عدد من دول العالم.

«لا تنبت الجريمة المنظمة في فراغ اجتماعي، بل تتغذى من عوامل مختلفة منها، وعلى رأسها، ضعف أجهزة فرض القانون مما يلحق الضرر بأثر الردع الضروري لمنع تطور الجريمة المنظمة، كذلك فان ثقة الجمهور بجهاز فرض القانون منعدمة تماما الأمر الذي يضعف قدرات الشرطة بشكل كبير». [٣٢]

كذلك فان انتشار الفساد السلطوي وتورط شخصيات رسمية في قضايا فساد واستغلال المال العام لأغراض شخصية، كما بيّنا في قسم آخر من هذا المقال، يقلل من حدة رفض هذه المخالفات بين الجمهور وموظفي السلطة ما يفيد منظمات الجريمة المنظمة بشكل كبير. ويتوصل غمشي إلى استنتاج مفاده انه على الرغم من الجهود التي تبذلها الشرطة لمحاربة الجريمة المنظمة وإقامتها لوحدات خاصة لهذا الغرض، إلا أن المحاربة الفعالة لهذا النوع من الجريمة بتطلب إقامة تنظيم خاص شبيه بالشاباك الإسرائيلي والبوليس الفيدرالي الأميركي FBI. يعمل في هذا التنظيم عناصر ذات مهارات في مجال محاربة الجريمة تسود بينها ثقافة تنظيمية سليمة وجرأة ومسؤولية وحرفية عالية.

فيما يتعلق بمجابهة الجريمة المنظمة، ثمة توجه يقول إن نجاح هذه المجابهة لا تتعلق بالردع والقدرة على اعتقال وسجن رؤساء عصابات الجريمة المنظمة، بل بضرب الخاصرة الرّخوة لمنظمات الجريمة المنظمة وهي نقطة ضعف هذه المنظمات إذا ما تضررت بقوة، والمقصود مصادر الربح الكبيرة لهذه المنظمات. إذا ضربت هذه المصادر تضعف جاهزية المخاطرة وتفقد هذه المنظمات أسباب وجودها. ويأتي منطق هذا الأسلوب للمواجهة من مصدرين. الأول هو ما تواجهه أذرع السلطة من صعوبات في القبض على زعماء وعناصر عصابات الجريمة ونجاحهم في الافلات من قبضة الشرطة بعد كل جريمة يرتكبونها بفضل تجربتهم «الغنية» في مجال الجريمة. هذا عدا عن أن عملية المأسسة التي عبرتها هذه المنظمات جعلتها غير معتمدة على هذا الشخص أو ذاك بل انها تملك القدرة على الاستمرار بعد تبدّل أو غياب زعيمها القديم أو حتى جزء كبير من أعضائها.

أما المصدر الثاني لمنطق الحرب الاقتصادية ضد منظمات الجريمة المنظمة فيأتي من التجربة الأميركية في هذا المجال، حيث تم اتباع أسلوب الحرب الاقتصادية ابتداءً من بداية القرن الماضي عندما تمت ادانة أبرز شخصيات المافيا الأميركية بمخالفات إخفاء المدخولات وعدم دفع الضرائب المستحقة للدولة[٣٣]. هذا اضافة الى إصرار أذرع فرض القانون على تجفيف منابع الربح لعصابات الجريمة المنظمة في حينه.

عن العنف في إسرائيل ٢٠٠٨

كشفت الشرطة في تقريرها التلخيصي لسنة ٢٠٠٨، أن هناك ارتفاعا في حوادث القتل التي ازداد عددها من ١١٨ حادث قتل خلال ٢٠٠٧ إلى ١٢٢ حادثا في ٢٠٠٨. كما شهدت السنة نفسها، حسب التقرير، ارتفاعا بنسبة ١٤٪ في عدد المخالفات الجنائية التي يرتكبها الأحداث. [٣٤] ففي العام ٢٠٠٨ حققت الشرطة في ٣،٥٨٢ مخالفة استعمال عنف بين الأحداث داخل المدارس، في حين كان العدد في ٢٠٠٧ هو ٣،٢٢٩ حادثا مشابها. كما شهد هذا العام ارتفاعا بنسبة ٣٨٪ في عدد حالات القبض على مرتكبي جرائم تجارة المخدرات، وهو نتيجة الارتفاع البارز في المخالفات المتعلقة بتجارة المخدرات. وقد تم ضبط ٣٠٣ كغم هيروين في ٢٠٠٨ مقارنة ب ١٣٦ كغم في ٢٠٠٧ [٣٥].

ويؤكد التقرير السنوي للشرطة على ما تعتبره نجاحا في مواجهة الجريمة المنظمة في إسرائيل حيث يعلن التقرير أن تسعة من زعماء المنظمات الإجرامية معتقلون رهن التحقيق أو أدينوا وسجنوا.

ويستدل من المعطيات التي أوردها التقرير **أن الشرطة الإسرائيلية تلقّت في سنة ٢٠٠٨ ٨٣٧، ٤١٩ تبليغا عن مخالفات جنائية مختلفة**، أي أن هناك انخفاضا بنسبة ٦٪ عن السنة السابقة، وهو انخفاض مصدره انخفاض عدد حالات سرقة محتويات السيارات والمتاجر والبيوت،[٣٦] كما أن هناك انخفاضا في عدد الاعتداءات الجنسية بنسبة ٤٪ وفي عدد التصرفات المشينة بنسبة ٦٪.[٣٧]

ولكن على الرغم من الانخفاض في بعض أنواع المخالفات والجرائم في إسرائيل، وخاصة مخالفات السرقة كما أوضحنا أعلاه، إلا أن هناك إشارات إلى ارتفاع في مستوى القلق في أوساط الجمهور، ففي ٢٠٠٨ سجل ارتفاع يعادل نصف مليون محادثة إلى خدمة بلاغات الشرطة ١٠٠، بحيث وصل عدد المحادثات إلى هذه الخدمة ٧٦٣، ٦٤١، ٩ محادثة، ما يزيد عن ثلثها في منطقة تل أبيب.[٣٨]

ويستدل من بحث شامل حول مستويات العنف في إسرائيل بين السنوات ١٩٨٠ – ٢٠٠٧، ثم عرض نتائجه **مؤخرا أنه على الرغم من الارتفاع المطّرد في عدد الجرائم في إسرائيل إلا أن وضعها ما يزال معتدلا قياسا إلى دول غربية أخرى**.[٣٩]

يبين البحث الذي فحص المعطيات حول العنف في إسرائيل خلال ثلاثة عقود وجود ارتفاع بنسبة ٣٧٪ في عدد المخالفات الجنائية لكل مائة ألف إنسان، وأن القسم الأكبر من الارتفاع حصل خلال التسعينيات، وأنه منذ سنوات الألفين هناك ثبات في وتيرة ارتكاب المخالفات الجنائية التي تباشر الشرطة التحقيق بشأنها.

معدل عدد حالات القتل لكل ١٠٠ ألف إنسان في إسرائيل كان في العام ١٩٨٠ ٢٩، ٢ حالة، وفي ١٩٩٠ ٨٢، ١، وفي ٢٠٠٧ ٧٥، ١.

وبالرغم من أنه لا تجوز الاستهانة بهذه الاحصائيات، إلا أنها تعتبر منخفضة قياسًا بالمعدلات في الدول التي ترغب اسرائيل في التمثّل بها، مثل الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، ففي الولايات المتحدة يصل المعدل الى ٧–٨ حوادث قتل لكل ١٠٠ الف إنسان، في انكلترا ١,٦٢، في كندا ١،٧٤، وفي روسيا ١٨ حادثة قتل لكل ١٠٠ الف نسمة خلال السنوات الأخيرة. وفي حين لوحظ الاتجاه نفسه التحوّل في محاولات القتل ايضًا إلا انه حدث ارتفاع ملحوظ في مخالفات الاعتداء الجسدي. ففي حين دلت احصائيات الشرطة على حدوث ٢٨١ حالة اعتداء جسدي لكل ١٠٠ الف نسمة في ١٩٨٠، في اسرائيل، نجد ان هذا الرقم ارتفع الى ٤٤٤ حالة من هذا النوع في ٢٠٠٧[٤٠]. كذلك حدث ارتفاع بنسبة ١٢٠٪ في حالات الاغتصاب وارتكاب الأعمال الجنسية المشينة، خلال فترة البحث.

أمّا فيما يتعلّق بتوزيع الجريمة وفق متغير الانتماء الإثني لليهود في اسرائيل، فقد أوضح البحث، خلافا للأفكار المسبقة السائدة، ان نسبة المهاجرين من دول رابطة الشعوب من بين مرتكبي المخالفات ضد أفراد لا تزيد عن نسبتهم بين السكان، في حين ان نسبة المهاجرين من أثيوبيا من بين مرتكبي هذا النوع من المخالفات تزيد عن ضعفي نسبتهم بين السكان، ففي حين يشكل هؤلاء أقل من ١٪ من السكان أصبحت نسبة مرتكبي هذه المخالفات من بينهم نحو ٢٪.

على الرغم من ذلك، إذا أخذنا مخالفي القانون في مجال أعمال العنف من الشريحة العمرية ١٢-١٨ سنة فسنجد تمثيلا كبيرا للمهاجرين من أصل روسي ومن المهاجرين من دول رابطة الشعوب، يفوق نسبتهم من السكان.

أما في ما يتعلق بالفلسطينيين في إسرائيل، فيشير البحث الى الاتجاه نفسه الذي ظهر في تقرير الشرطة السنوي لتلخيص العام ٢٠٠٨. كان هناك ارتفاع مطرّد بشكل منهجي في نسب مخالفات العنف على امتداد الفترة التي غطّاها البحث. على سبيل المثال، يشكّل التابعون للشريحة العمرية ١٩ سنة فما فوق من العرب ١٥٪ من جميع ابناء هذه الفئة العمرية في اسرائيل، خلال فترة البحث، في حين أنه من بين مخالفي القانون في مجال الاعتداءات الجسدية من كل الانواع، الذين قُدمت ضدهم شكاوى الى الشرطة من هذه الفئة العمرية يشكّل العرب ٤٣٪. ويحاول البحث تفسير أسباب انتشار الجريمة بين العرب في اتجاهين مختلفين، أحدهما يعتبر العنف وليد القمع والحرمان النسبي والتمييز والفقر التي تشكل بمجموعها أرضا خصبة لازدياد مظاهر العنف، بينما يعزو الاتجاه الثاني الأسباب الى الثقافة العربية التي تتميّز، حسب رأي الباحث أرييه رطنر، بميل الى حل الخلافات بوسائل عنيفة.

أما عن الخوف من الجريمة في إسرائيل فهو في ازدياد، كما ظهر من خلال التقرير السنوي التلخيصي للشرطة للعام ٢٠٠٨، كما أوضحنا أعلاه من خلال عدد البلاغات الموجّهة إلى خدمة البلاغات السريعة للشرطة (خدمة هاتف رقم ١٠٠). فقد توصّل البحث الذي نحن بصدده، بناءً على نحو ٢٥٠٠ مقابلة أُجريت ضمن هذا البحث، إلى أن ٦٠،٧٠٪ من الذين أجريت معهم المقابلات صرّحوا عن خوف من جرائم العنف (٧٣٪ من النساء و ٦٧٪ من الرجال)، وقد كانت هذه النسبة أكبر بين العرب مقارنة باليهود (٧٤٪ بين العرب و ٥،٦٩٪ بين اليهود).

ويقول رطنر إنه لا يوجد بالضرورة أساس للخوف الذي يعبر عنه الناس، حيث أن الإحصائيات الموضوعية أقل بكثير من مستوى الخوف. ويضيف أن السبب لهذا الخوف المبالغ فيه هو تغطية وسائل الإعلام التي تسبب حالة من الهلع من الجريمة.[٤١]

وبغض النظر عن الأسباب والمسببات التي يراها رطنر غير مبرّرة إلا أن لحالة انعدام الأمن الذاتي تأثيرا كبيرا على الحالة النفسية العامة، وعلى لجوء الناس إلى الانعزال أو حتى إلى التزوّد بالأسلحة ووسائل الحماية، وهو أمر يجلب معه أنواعا أخرى من المخاطر.

بروفيل اجتماعي للمجتمع الإسرائيلي

بلغ عدد سكان إسرائيل بداية ٢٠٠٨ حوالي ٧,٢٤٣,٦ مليون نسمة منهم ٧٥,٥٪ (أي: حوالي ٥,٤٧٨,٢ مليون) من اليهود و٢٠,٢٪ (أي: قرابة ١,٤٥٠ مليون) من العرب، و٤,٣٪ (أي: ٣١٥,٤ ألف نسمة) مصنّفون كآخرين، ويُقصد بهم مهاجرون غير معرّفين كيهود في وزارة الداخلية، جميعهم مسيحيون غير عرب أو غير مصنفين دينيا[٤٢].

تشير الإحصائيات الرسمية الى أن حصة موازنة الهجرة من مجمل الازدياد انخفضت في العام الستين لقيام إسرائيل مقارنة مع العام السابق نتيجة الانخفاض في عدد المهاجرين الذين وصلوا في ٢٠٠٨ مقارنة مع ٢٠٠٧.

عدد المهاجرين اليهود الجدد في ٢٠٠٨ هو ١٥٨٧٥ مقابل ما يزيد عن ١٨٠٠٠ مهاجر وصلوا في ٢٠٠٧. يكتسب

هذا المعطى دلالة خاصة في الذكرى الستين لقيام إسرائيل حيث ان عدد المهاجرين في هذا العام وصل الى أدنى درجاته منذ التسعينيات على الأقل، وهو في انخفاض مستمر.

الهجرة إلى إسرائيل حسب فترة الهجرة (١٩٤٨ – ٢٠٠٨)

فترة/ سنة الهجرة	أعداد مطلقة	نسبة من عدد السكان الكلي
المجموع	٣،٠٣٠،٣٩٥	١٠٠
١٩٤٨ – ١٩٥١	٦٨٧،٦٢٤	٢٢,٧
١٩٥٢ – ١٩٥٩	٢٧٢،٤٤٦	٩,٠
١٩٦٠ – ١٩٦٩	٣٧٣،٨٤٠	١٢،٣
١٩٧٠ – ١٩٧٩	٣٤٦،٢٦٠	١١,٤
١٩٨٠ – ١٩٨٩	١٥٣،٨٣٣	٥,١
١٩٩٠ – ١٩٩٩	٩٥٦،٣١٦	٣١,٦
٢٠٠٠ – ٢٠٠٧	٢٤٠،٠٧٣	٧,٩
١٩٩٠	١٩٩،٥١٦	٦,٦
١٩٩١	١٧٦،١٠٠	٥,٨
١٩٩٢	٧٧،٠٥٧	٢,٥
١٩٩٣	٧٦،٨٠٥	٢,٥
١٩٩٤	٧٩،٨٤٤	٢,٦
١٩٩٥	٧٦،٣٦١	٢,٥
١٩٩٦	٧٠،٩١٩	٢,٣
١٩٩٧	٦٦،٢٢١	٢,٢
١٩٩٨	٥٦،٧٣٠	١,٩
١٩٩٩	٧٦،٧٦٦	٢,٥
٢٠٠٠	٦٠،١٩٢	٢,٠
٢٠٠١	٤٣،٥٨٠	١,٤
٢٠٠٢	٣٣،٥٦٧	١,١
٢٠٠٣	٢٣،٢٦٨	٠,٨
٢٠٠٤	٢٠،٨٩٣	٠,٧
٢٠٠٥	٢١،١٨٠	٠,٧
٢٠٠٦	١٩،٢٦٤	٠,٦
٢٠٠٧	١٨،١٢٩	٠,٦
٢٠٠٨ *	١٥،٨٧٥	–

يتأسس الجدول على مواد نشرت في بيان للصحافة صادر عن مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل في تاريخ ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٧ .

* العدد في ٢٠٠٨ من المعطيات الرسمية لوزارة استيعاب الهجرة. بيان للصحافة ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٨ .

وكان وزير استيعاب الهجرة من حزب كاديما أيلي أفلالو انتبه الى الانخفاض في أعداد المهاجرين فصّرح في نهاية ٢٠٠٨ بأن» هجرة اليهود وعودة الإسرائيليين الى إسرائيل، خاصة في هذا الوقت، حيويتان بالنسبة للدولة ولتعزيز مناعتها الاجتماعية والاقتصادية. وتشكل الأزمة الاقتصادية العالمية مجموعة من الفرص التي ينبغي ان لا نضيعها، وأنا أدعو اليهود والإسرائيليين في أنحاء العالم الى الهجرة والعودة الى البلاد والتمتع بالمساعدات التي نمنحها لهم لترسيخ حياتهم فيها». [٤٣]

واعتبر أفلالو أن ارتفاع عدد الإسرائيليين العائدين بعد مكوث متواصل لفترات طويلة خارج البلاد يعدّ مؤشرا ايجابيا، حيث وصل عددهم في ٢٠٠٨ إلى نحو ٨٨٠٠ شخص، وهذا يشكل ارتفاعا بنسبة ٩٤٪ قياسا الى نسبة الإسرائيليين العائدين في ٢٠٠٧، حيث كان عددهم ٤٥٣٥ إسرائيليا.

ويتوقع ان يصل عدد الإسرائيليين العائدين في سنة ٢٠٠٩ الى نحو ١٢٠٠٠. ويبدو أن لتفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية نصيبا في هذا الازدياد، كما ورد في أقوال الوزير أعلاه.

وقد جاء أكثر من نصف «العائدين» من الولايات المتحدة وكندا، ١٣٪ من دول غرب أوروبا واسكندنافيا، ٥,٥٪ من دول الاتحاد السوفييتي سابقا، ٥,٣٪ من استراليا ونيوزيلندا و٣٪ من أفريقيا، والباقي من أميركا اللاتينية وغيرها. وقد خصّصت وزارة الاستيعاب العديد من الموارد الهادفة الى إقناع الإسرائيليين الذين غادروا البلاد بالعودة الى إسرائيل واستيعابهم فيها.

وهذه بعض المعطيات التي وفّرتها وزارة استيعاب الهجرة حول مميزات المهاجرين اليهود الى إسرائيل في ٢٠٠٨:

المجموع ١٥٨٧٥

من شرق أوروبا ٥٩٠٩

من غرب أوروبا ٢٩٨٧

من شمال أميركا ٣٢٧٥

من مركز وجنوب أميركا ٩٥٢

من الدول العربية في أفريقيا ٤٦

من باقي دول أفريقيا ١٩٣١

من الدول العربية في آسيا ٤

من باقي دول آسيا ٤١٣

من أوقيانيا ١٩٥

من دول أخرى ١٦٣

توزيع المهاجرين اليهود في ٢٠٠٨ حسب مجال المهنة[٤٤]:

المجموع ١٥٨٧٥

مهن علمية وأكاديمية ٢٣٤٥

مهن حرة تكنولوجية ٢٦٨١
مديرون ٢٥٩
موظفون ٤٤١
مسوقون ووكلاء مبيعات ٥٩٧
عمال خدمات ٢٨٦
عمال زراعيون ٤١
عمال في مجال الصناعة ٢٤٧
عمال مهنيون مهرة ٣٢٩
عمال غير مهنيين ٢٥٧
بدون أية مهنة ١٥٥٨
٤٨٠٩
٢٠٢٥

اجمال

إن الحصيلة العامة لأوضاع الفقر والفساد والجريمة المنظمة والعنف المجتمعي **هي أن إسرائيل، بحسب ما تتبدى من خلال أوضاعها الاجتماعية، تبتعد أكثر فأكثر عن الصورة أو المثال الذي رغب آباء الصهيونية في بنائه. بكلمات أخرى تتجه في مسار التحوّل من «مجتمع مثالي» إلى مجتمع طبيعي.**

ولا شكّ في أن ذلك ناجم، أساسًا، عن تطورها الاقتصادي، الذي يتميز في الآونة الأخيرة بالانتقال المتسارع إلى الاقتصاد الليبرالي وإلى الخصخصة. إن ما يجري في إسرائيل، خلال الأعوام الأخيرة، هو سيطرة السوق الخاصة على الدولة كلها تقريبًا، وإن إحدى عواقب ذلك هي الفساد. إن الفساد، بحسب أحد التعريفات، هو عملية سيطرة رأس المال الخاص، الذي يبدأ بأخذ حصة الدولة واستبدال دورها. أي أنك تفسح المجال أمام رأس المال الخاص للاستيلاء على الحيّز العام. وبالمناسبة، فإن اتساع ظاهرة الإجرام المنظم نابع من الأسباب نفسها. فالجريمة المنظمة تنهض في الوقت الذي تضعف فيه الدولة ويسيطر السوق على أملاك الدولة. لذا فإن قصة الفساد والجريمة المنظمة في إسرائيل تكاد أن تكون صفقة شاملة ناجمة عن خصخصة أملاك الدولة والخدمات الاجتماعية، مثل بيع الأملاك العامة.

ويُطرح السؤال: كيف يؤثر مستوى الفساد السلطوي على صناعة القرار الإسرائيلي؟.

قد يكون من المبكر الإجابة عن هذا السؤال، علمًا بأن كثيرين يعتقدون أنه يؤثر فعلا على اتخاذ القرارات. وهناك ادعاءات بأن أولمرت (المشتبه بارتكاب عدد من مخالفات الفساد السلطوية) اتخذ قرارات مهمة بتأثير أعمال فساد منسوبة إليه. وهي تضاف إلى ادعاءات أخرى بأن (رئيس الحكومة الإسرائيلية السابقة) أريئيل شارون نفذ الانسحاب

من غزة بسبب التحقيقات ضده في شبهات فساد. وحتى لو افترضنا أن التبعات السلطوية وعملية اتخاذ القرارات على المستوى الإستراتيجي لا تتأثر به إلى حدّ كبير، إلا أن الفساد قد يؤثر على اتخاذ قرارات في مستوى متدن (مثل تمويل مصنع أو بيع أسهم شركة حكومية وما شابه ذلك).

أما واقع أن الغالبية الساحقة من الإسرائيليين تعتقد أن مؤسسات الحكم في إسرائيل، أي الحكومة والكنيست والأحزاب، هي بؤر فساد، فإنه يعني أن غالبية الإسرائيليين تعيش في مجتمع فاقد الثقة بهذه المؤسسات. ولا بُدّ أن يكون هناك فقدان للثقة، لأن أجهزة الدولة تخرج من حياة هؤلاء رويدًا رويدًا في سياق عملية الخصخصة.

هوامش

[١] رسالة مفتوحة من زئيف بيلسكي رئيس الوكالة اليهودية عن إقامة جمعية خاصة لمعالجة شؤون الناجين من المحرقة، وقد أرسلت إلى المجتمع الإسرائيلي في ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٨ بمناسبة حلول يوم الكارثة والبطولة الذي يسبق يوم إعلان قيام إسرائيل في كل سنة. أنظروا موقع الوكالة اليهودية: / www.jewishagency.org

[٢] «عذرا لأننا بقينا على قيد الحياة»، موقع انترنت www.walla.co.il ، في تاريخ ١٣/ ٤/ ٢٠٠٧

[٣] لمعاينة مضمون تقرير الفقر في إسرائيل ٢٠٠٨ انظروا: http://www.btl.gov.il/פרסומים/pub/oni_report/Documents/oni0708.pdf

[٤] منذ مطلع التسعينيّات، ما زالت معدلات الفقر في إسرائيل مرتفعة جدا قياسا إلى جميع دول أوروبا الشرقية التي تنسب إسرائيل نفسها إليهم، في حين أن هناك اتجاها عاما يتمثّل في ارتفاع معدل الفقر في أوساط الأسر العربية. نسبة الفقر في أوساط الأقلية الفلسطينية تفوق نسبته لدى السكان اليهود، وتدل الفروق الشاسعة بين اليهود والعرب على عمق الفقر وتجذّره في صفوف الأقلية الفلسطينية، على امتداد الفترة كلّها.
تنخفض نسبة الفقر في أوساط العائلات اليهودية بصورة ملموسة، بعد احتساب مدفوعات التحويلات والضرائب. فغالبية العائلات التي عاشت دون خط الفقر، وفق مقياس الدخل الإجماليّ، في أوساط المجتمع اليهودي نجحت في الخروج منه بعد قبض مدفوعات التحويلات، ووصلت نسبتها (أي العائلات الفقيرة) إلى ما يقارب الـ ١٥ ٪. في المقابل، تنخفض نسبة الفقر في الأسر العربية في الأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٨ بنحو ١١ ٪ فقط بعد تدخل الدولة عبر الضرائب ومدفوعات التحويلات والمخصصات.

[٥] تقرير الفقر لسنة ٢٠٠٨ (أنظروا الموقع الالكتروني المدرج في الهامش رقم ٣).

[٦] وهو مؤتمر اقتصادي اجتماعي للبرلمان الأوروبي عقد في ٢٣-٢٤/ ٣/ ٢٠٠٠، لبحث قضايا العمل والإصلاحات الاقتصادية والتماسك الاجتماعي في دول السوق الأوروبية.
تطرق المؤتمر في تلخيصاته إلى ضرورة تعزيز التعاون البحثي في مجالات الإصلاحات الاقتصادية لمجابهة أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدول الأوروبية مثل الفقر والبطالة.
وقد دفعت مقررات المؤتمر إلى تكثيف البحث في قضية مقاييس الفقر المتبعة في أوروبا وضرورة تعديلها، وقد أسفر ذلك عن اعتماد مقياس معدّل يحوي عوامل اجتماعية عديدة، عُرضت للمرة الأولى في اجتماع لدول السوق في بروكسل في كانون الأول ٢٠٠١. لمعاينة التقرير التلخيصي لمؤتمر لشبونة، أنظر الرابط: http://ue.eu.int/ueDocs/cms_Data/docs/pressdata/en/ec/00100-r1.en0.htm

[٧] انظر الملاحظة رقم ٥ .

[٨] تنظيم لتيت، التقرير البديل عن الفقر ٢٠٠٨ .

[٩] التقرير البديل صفحة ٣ .

[١٠] لا يورد التقرير البديل أرقاما مطلقة لأعداد المحتاجين، حيث أنه من الصعب حصر الأرقام الدقيقة.

[*] وصف مستعمل للعائلات التي تطبق بعض الفروض الدينية المطلوبة مثل الصيام والصلاة في يوم السبت، واحترام أحكام الحلال في المأكولات ولكن أفرادها غير متزمتين أو متشددين من ناحية الالتزام بالنصوص الدينية.

[١١] التقرير البديل للفقر صفحة ١٥ .

[١٢] ١١ موقع ynet ٨/ ٣/ ٢٠٠٩ وموقع هآرتس ١٨/ ٨/ ٢٠٠٨

[١٣] المصدر السابق

[١٤] قضية مركز الاستثمارات: القضية الأكثر خطورة من بين القضايا التي اتهم أولمرت بالتورط بها، وتتلخص في أن أولمرت استعمل صلاحيته وتأثيره كوزير للصناعة والتجارة لمنح امتيازات وتسهيلات لمصنع «سليكت» الذي كان يمتلكه صديق أولمرت المحامي أوري ميسر، وبتقديم المساعدة لأصحاب مصنع «طبيع بوست» للحصول على منح مالية وعلى تسهيلات أخرى، وذلك لأن مالك المصنع كان في حينه عضو مركز حزب الليكود (أولمرت كان عضوا في الليكود في ذلك الوقت).

[١٥] قضية تلانسكي: تم التحقيق مع أولمرت في قضية علاقاته القريبة مع رجل الأعمال اليهودي الأميركي موشي (موريس) تلانسكي، وتعود هذه العلاقات إلى سنة ١٩٩٣، عندما كان أولمرت رئيسا لبلدية القدس وقد استمرت إلى ما بعد انتخابه لمنصب رئيس الحكومة.
وقد اتهم أولمرت بأنه تلقى من تلانسكي مغلفات تحوي آلاف الدولارات عندما كان رئيسا لبلدية القدس ثم وزيرا للتجارة والصناعة وبعد ذلك. وقد اعترف تلانسكي بأن أولمرت ومديرة مكتبه شولا زاكن قد توجهوا إليه مرات عدّة يطلبون المال وقالوا بأنهم يريدون تلقيه بأوراق نقدية وليس بالشيكات أو التحويلات. كذلك تم التحقيق مع أولمرت بتهمة تلقي ٣٨٠ ألف دولار من حسابات شركات يملكها تلانسكي.
انتقل هذا المبلغ إلى جمعية «يروشلايم ملوكيدت» (القدس متماسكة) التي عملت لصالح انتخاب أولمرت لرئاسة بلدية القدس في حينه.
وقد قال تلانسكي في شهادته أمام المحكمة انه موّل رحلة لعائلة أولمرت إلى ايطاليا بقيمة ٢٥،٠٠٠ دولار.

اعترف أولمرت بأنه تلقى مغلفات تحوي مبالغ من المال من تلانسكي إلا أنها مبالغ أقل بكثير مما ذكر تلانسكي في شهادته. وتم التحقيق مع أولمرت حول المقابل الذي أعاده إلى تلانسكي مقابل هذه الدفعات، مما يمكن من اعتبارها رشوة. ومن بين ما تم التحقيق مع أولمرت بشأنه هو انه حاول إقناع رجال أعمال في إسرائيل بشراء منتوجات مصانع يملكها تلانسكي، كما قام بالاتصال بوزير الأمن التشيكي لإقناعه بالتعامل التجاري مع شركة تصوير عبر الأقمار الصناعية يملكها تلانسكي.

[١٦] قضية ريشون تورز: وقد كشفت الشرطة عن علاقة خاصة لأولمرت مع وكالة السفر ريشون تورز. تم فحص ٥٤ سفرة لأولمرت إلى الخارج في إطار عمله حيث تحمّلت منظمات عامة مختلفة مصاريف سفره وإقامته في الخارج. وتم التحقيق مع أولمرت حول أنه تلقى مصاريف السفر والإقامة عن كل مرة من عدة أجسام وجمعيات زارها في الخارج وشارك في نشاطاتها الهادفة إلى جمع التبرعات لإسرائيل. كانت الأموال ترسل من هذه الجمعيات إلى وكالة السفر مباشرة، وكانت هذه تحفظ الأموال الفائضة في حساب لأولمرت لاستعمالها لرحلاته الخاصة مع عائلته.

[١٧] قضية البيت في شارع كرمييه: تتحدث عن تلقي أولمرت رشوة بقيمة ٤٨٠ ألف دولار عند شرائه بيتا في شارع كرمييه في القدس، مقابل السعي لدى أوساط رسمية في بلدية القدس لتقديم تسهيلات لدافع الرشوة وهي شركة هندسة واستثمارات بادرت إلى إقامة مشروع البناء الذي امتلك أولمرت وعائلته بيتا فيه.

[١٨] ثم من يعتبر أن المركب الأهم لظاهرة الفساد ليس الفساد نفسه وإنما الانطباع الجماعي الذي يسببه الفساد في المجتمع، فالفساد نفسه يسبب ضررا ماليا محدودا مهما كان حجمه ولكن الضرر الحقيقي يكمن في انعدام الثقة بين الشعب وبين الجهاز الحاكم والسياسة بشكل عام. هذا إضافة إلى ما يقود إليه ذلك من تشكك في التعامل مع الحياة العامة في جميع المجالات.

[١٩] انظر تقريرا خاصا لمراقب الدولة حول « مشروع أكواريا السياحي» نشر في ٢٠٠٨/٨/٢٧، وبُحث في «لجنة مراقبة الدولة» في الكنيست في تاريخ ٢٠٠٨/٩/٢. وقد كشف هذا التقرير تورطا جديدا لأولمرت في قضايا الفساد.

[٢٠] انظروا موقع المعهد الاسرائيلي للديمقراطية www.idi.org.il حول الفساد السلطوي في اسرائيل.

[٢١] أنظر موقع منظمة Transparency international: www.transparency.org

[٢٢] موقع هآرتس ٢٠٠٨/١١/٢٥.

[٢٣] المصدر السابق.

[٢٤] يونتان ليس، صحيفة هآرتس ٢٠٠٩/٣/١٥.

[٢٥] نفس المصدر.

[٢٦] انظروا قانون محاربة منظمات الجريمة، ٢٠٠٣.

[٢٧] انظروا مثلا هآرتس ٢٠٠٨/٧/٢٩.

[٢٨] أنظروا مقال المحلل القانوني لجريدة هآرتس زئيف سيغل في هآرتس ٢٠٠٨/١١/٢٣.

[٢٩] المصدر نفسه.

[٣٠] موقع ynet، ٢٠٠٨/١١/١٨.

[٣١] داني غمشي، الجريمة المنظمة لا تنبت في الفراغ. موقع ynet، ٢٠٠٨/١١/١٨.

[٣٢] المصدر نفسه.

[٣٣] موقع Themarker، ٢٠٠٨/٧/٣١.

[٣٤] يديعوت أحرونوت ٢٠٠٩/٢/٢٤.

[٣٥] هآرتس ٢٠٠٩/٢/٢٤.

[٣٦] هآرتس ٢٠٠٩/٢/٢٤.

[٣٧] موقع ynet ٢٠٠٩/٢/٢٤.

[٣٨] يمكن معاينة المعطيات عن الجريمة والعنف في الفصل الحادي عشر من الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل- ٢٠٠٨ على موقع دائرة الإحصاء المركزية www.cbs.gov.il

[٣٩] هذا البحث الذي أعدّه البروفسور آرييه رطنر والبروفسور جدعون فيشمان، وقد صدر بتمويل وزارة العلوم الإسرائيلية. يتعامل البحث مع إسرائيل كدولة غربية لها صفات الدول الأوروبية ولا يقارنها مع دول العالم الثالث أو دول الشرق الأوسط.

[٤٠] جزء كبير من هذه الاعتداءات وتسبب الأضرار الجسدية البالغة يأتي على خلفية ما يسمى «العنف العائلي». وقد حدث ارتفاع بنسبة ١٥٧٪ في حالات الاعتداء الجسدي والتسبب بأضرار جسدية بالغة في مجال «العنف العائلي».

[٤١] هآرتس ٢٠٠٩, ٣, ٢٦

[٤٢] تشمل دائرة الإحصاء الإسرائيلية في إحصاءاتها سكان القدس الشرقية وهضبة الجولان التي احتلت عام ١٩٦٧، وفي حال استثنيناهم سيكون عدد سكان إسرائيل ٧,٠٩٠ . انظر ملاحظة رقم ٢ في الملخص التنفيذي.

[٤٣] بيان للصحافة، وزارة استيعاب الهجرة ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٨

[٤٤] جدول تقسيم المهاجرين في ٢٠٠٨ حسب المهنة والعمر. وزارة استيعاب الهجرة، بيان للصحافة ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٨